. **الكلية**: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **القسم:** العلوم التجارية

**التخصص:** علوم مالية ومحاسبية **المقياس:** مالية عامة  **الفوج:** 06

**ملخص حول:**

**مدخل حول المالية العامة**

**من اعداد:تحت إشراف:**

* زازل سهام. د. كردودي صبرينة.
* زغبيب هبة

**خطة البحث:**

**مقدمة**

**أولا:** مفهوم المالية العامة.

**ثانيا:** تطور المالية العامة.

**ثالثا:** عناصر المالية العامة.

**رابعا:** مصادر المالية العامة.

**خامسا:**أهمية المالية العامة.

**سادسا:**السياسة المالية.

**سابعا:** علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى.

**ثامنا:** الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة.

**خاتمة**

**قائمة المراجع**

**مقدمة:**

 إنموضوعالماليةالعامةذاأهميةكبيرة. فهويختصبدراسةالمالالعامبكلجوانبهمنأينيحصل؟،كيفيحصل؟أينينفقوكيف؟ومنهناتبرزأهميةهذاالعلمفيالاقتصادفأساستطورالمجتمعاقتصادياواجتماعيامرتكزعلىمدىفعاليةالسياساتالإقتصاديةومنهاالسياسةالماليةالتيتعنىعنايةبالغةبتحقيقالرفاهيةالاقتصاديةللمواطنوبالتالييمكنناالقولبانعلمالماليةالعامةيخصصجانبكبيرلدراسةكيفيةاستخداممختلفعناصرالماليةالعامةاستخداماهادفامنأجلتحقيقأغراضمعينةمرسومةمقدما. كماانهذاالعلميرتبطارتباطاوثيقابغيرهمنالعلومالأخرىالتيتساهمفينهضةالمجتمعاتورقيهاكالعلومالسياسيةوالقانونيةوالاقتصاديةوالاجتماعيةومنهنانطرحالإشكالالتاليفيماتتمثلماليةالدولة؟

1. **تعريفالماليةالعامة**

الماليةالعامةهيذلكالعلمالذييدرسالنفقاتالعامةوالاراداتالعامةووضعهافيوثيقةرسميةتدعىالميزانيةالعامةبهدفتحقيقأغراضالدولةالاقتصاديةوالاجتماعيةوالسياسية.

**(عطية،1969،ص3)**

1. **تطور المالية العامة**

شهدت أربع مراحل منها:

* **مرحلة ما قبل بداية الدولة الإسلامية:**

لم يكن هنالك علم خاص بالمالية العامة في هذه المرحلة كالمفهوم الحاضر وإنما كانت هنالك بعض الأعراف التي الأمور المالية للدولة، وبعض الأنظمة التي تتفق مع مفهوم الدولة الحارسة. وفي عهد الفراعنة كانت دولتهم تجبي الضرائب وتنفق الأموال وفق أنظمة مالية خاصة بها وقد أخذها عنهم فيما بعد اليونان وقاموا بتطويرها ولكن في ذلك الزمان كانت مالية الحكام تختلط بمالية الدول أما في القرون الوسطى فكاننظامالإقطاعيسائداوكانللكنيسةدورفيالحياةالاقتصاديةوالاجتماعيةفيحينكانتالدولةأنتختفيوتختفيمعهاالنظمالماليةالتيكانتمعروفةمنقبلكماتقلصالفكرالمالي ، أما العرب فلم يكن لديهم قبل الإسلام نظم مالية خاصة بهم بسبب الحياة القبلية التي كانوا يعيشونها والتي لا أثر فيها لتنظيم المالية العامة.

* **مرحلة الدولة الإسلامية:**

اثناءالقرونالوسطىكانتالدولةالإسلاميةتقيمنظاماماليامتقدمالمتعرفهأيمنطقةأخرىمنالعالمفكانتالضرائببأنواعهاكضرائبالدخلوراسالمالوالضرائبغيرالمباشرةعشورالتجارةوغيرهاوكانبيتمالالمسلمينالذيأقامهالخليفةعمرالخطابأشبهبخزينةالدولةالعامةأوبوزارةالماليةفيالعصرالحاضركماتوخىالتشريعالإسلاميفيفرضالضرائبمبادلالعدلواليقينوالملائمةوالاقتصادوهينفسالمبادلالتيتوصلإليهاعلماءالماليةبعد 12 قرنأمافيمجالاكتنازالمالفقدحاربهالإسلاموأوصىبإنفاقهواستثمارهفيتنميةثروةالمسلمينوتحقيقالعدالةالاجتماعيةفيمابينهمولقدظهرذلككلهفيالعديدمنكتاباتالفقهالإسلاميلدىابنمالكفيكتابالزكاةوابنيوسفالأنصاريفيالخراجوابنرجبالحنبليفيالاستخراجلأحكامالخراجوابنخلدونفيالمقدمة.حيث تعرف المالية العامة الإسلامية بأنها مجموعة من المبادئ والأصول الاقتصادية العامة التي وردت في القرآن والسنة والتي تعالج الإيرادات والنفقات العامة للدولة الإسلامية والموازنة بينها.

01

* **مرحلة الفكر التقليدي:**

بدأتظهورالأفكارالتجاريةفيأواخرالقرنالسادسعشربظهورالرأسماليةالتجاريةومنالمعروفأنهذهالمدرسةكانتترىالتبادلالتجاريأساسلثروةالأمموكانمنأثارهذهالمدرسةأنظهرتعدةمؤلفاتفيالماليةالعامةفي القرنالسابععشر،ثمظهربعدالتجاريينمؤسسالاقتصادالسياسيوبدامعهمعهدجديدمنالفكرالماليعلىوجهالتحديدبكتاب ادمسميت بحثفيطبيعةوأسبابثروةالأمموكانتتحليلاتهوغيرهمنكبارالاقتصاديينالتقليديينوخاصةدافيدريكاردواتجه لإبرازكيفيةعملالآليةالاقتصاديةالتييقومعليهاالنظامالرأسماليفكانوادعاةالنظامالاقتصاديالحروالحريةالاقتصاديةالقادرة حسباعتقادهمعلىتحقيقالتوازنالاقتصاديوالاجتماعيوقدتمالتأكيدعلىدوراليدالخفيةمناجلتحقيقالانسجامبين المصلحةالفرديةوالمصلحةالعامةوقدانعكسذلكفيأفكارهمبصددحياديةالسياسةالماليةوضرورةالاحتفاظبميزانيةمتوازنة للدولةوفرضضرائباقلاثرممكنعلىالإنتاجوالأثمانوالاستهلاكوالتوزيعوإنفاقعامفيأضيقالحدود.

* **مرحلة الفكر الماركسي:**

لقدعرفماركسنظريتهالاقتصاديةفيكتابيهالشهيريننقدالاقتصادالسياسي عام 1859 ورأسالمالويؤكدمجملالتحليل الماركسيللنظامالرأسماليبأنهمتىتحققالقضاءعلىالملكيةالخاصةبنظامقوامهالملكيةالعامةلأدواتالإنتاجآيمتىتملكت للدولةعناصرالثروةوزاولتبنفسهاالنشاطالإنتاجيحينئذيمكنأنتعتمدعلىالفائضالصافيللمؤسساتالعامةيكفيلتمويلإنفاقالدولةالاجتماعيويسدحاجاتالمجتمع وبذلك اتخذ علم المالية استقلالية ذاتية خاصة به وان كان له صلة وثيقة بغيره في العلوم.

* **مرحلة الفكر الكلاسيكي الحديث:**

جاءتالمدرسةالكلاسيكيةالحديثة (النيوكلاسيكية)التيتزعمهامارشالبتطوراتهامةفينظريةالقيمةخاصةفيمايتعلقبالتحليل الحديلقوىالعرضوالطلبمماكانلهأثرهفيعددمنموضوعاتالماليةالعامةمثلنظريةعبءالضريبةإلىأنالفكرالماليتراجع

فيأواخرالقرنالتاسععشرالذيتمسكبفكرةالتوازنالتلقائيالسوق.

02

* **مرحلة الفكر الكينزي:**

تطورالفكرالماليتطورامنذالثلاثيناتمتأثرابالفكرالاقتصاديالكينزيوعلىوجهالتحديدنظريةكينزالعامةللعمالةوالفائدةوالنقود كماتأثربمجرياتالأحداثالاقتصاديةالعالميةوالمبادلوالنظمالاشتراكيةالمعاصرة. فقدهاجمكينزأفكارالاقتصاديينالتقليديينوأشارإلىأهميةالدورالذيتلعبهالسياسةالماليةفيتحقيقالاستقرارالاقتصادي والتأثيرفيمستوياتالدخلالقوميوالعمالةمنخلالتكييفمستوياتوأنواعالنفقاتوالإيراداتالحكوميةمعأنكينزقدصاغ نظريتهوهومتأثربفلسفةاجتماعيةتهدفأساساالىصيانةالنظامالرأسماليودعمه.**(دغمان،2017، ص15-17)**

1. **عناصر المالية:**وتتمثل في:
* **النفقات العامة:**

تقومالدولةبهدفإشباعالحاجاتالعامةوتحقيقمنفعةعامةبصرفوإنفاقمبالغماليةتدعىنفقات عامةسواءكانذلكلإنتاجسلعوخدماتأومنخلالتوزيعدخولتحويليةداخليةأوخارجيةلتحقيق أهدافاجتماعيةأواقتصاديةكمساعدةالأسرمحدودةالدخلبهدفإعادةتوزيعالدخلالقوميوتصحيح الاختلالاتفيالدخولأومنخلالالإعاناتالتيتقدمبصورةمباشرةأوغيرمباشرةللأفرادأوبعض وحداتالاقتصادالخاص.

* **الإيرادات العامة:**

وهيمصادرالتمويلالتيلابدمنهالتغطيةالنفقاتالعامةوبالتاليلتدبيرالمواردالماليةاللازمةللإنفاق العام،وتحصلالدولةعلىهذهالإيراداتأساسامنالدخلالقوميفيحدودماتسمحبهالماليةالقوميةأو منالخارجعندعدمكفايةهذهالطاقةلمواجهةمتطلباتالإنفاقالعام،وقدتعددتأنواعالإيراداتالعامة إلاأنالجانبالأعظممنهايستمدمنثلاثةمصادرأساسيةهيعلىالتواليإيراداتالدولةمنأملاكها الخاصةومشروعاتهاالاقتصاديةبالإضافةإلىماتحصلعليهمنرسومنظيرتقديمالخدماتالعامةثمتأتي بعدذلكالإيراداتالسياديةوفيمقدمتهاالضرائبأماالمصدرالثالثفهوالائتمانويمثلالقروضالمحلية والخارجية.

* **الموازنة العامة للدولة:**

وهيتنظيممالييقابلبينالإيراداتالعامةوالنفقاتالعامةويحددالعلاقةبينهماويوجههمامعالتحقيقالسياسةالماليةللدولة،وبمعنىآخرفهيبمثابةالبيانالماليللاقتصادالعاموعلاقتهبالاقتصادالقوميويعتبرخطةماليةتظهربوثيقةالموازنةالتيهيتقديرتفصيليللإيرادات

03

والنفقاتلفترةمقبلةوالتيهيعادةلمدةسنةواحدة،ويجريإقرارهامنقبلالسلطةالتشريعية.**(معيوف،2017،ص 16)**

1. **مصادر المالية العامة:**تشمل مايلي:
* **المصادر الدستورية:**

يضعالدستورالمبادئالأساسيةللماليةالعامة،فعلىسبيل المثالفيالجزائرينصالدستورفيالمادة64:مساواةالجميعأمامالضرائب،المشاركةفي الأعباءالعامةحسبالمقدرة،الضريبةمحددةبقانونوتحدثالأعباءالماليةمنضرائبورسومبأثرفوري،كماتنصالمادة 120: إنالتصويتعلىالميزانيةمناختصاصالبرلمان.

* **المصادر التشريعية:**

تمثلقوانينالماليةالمصدرالأكبر،إذتفصلالإيراداتوالنفقاتبمايشبعالحاجاتالعامةللمجتمعفيكلالمجالات ومادامتالحاجاتالعامةتتغيرفيفتراتقصيرة،يصدرقانونالماليةكلسنةعلىأنيليهقانونماليةتكميليلمواجهةالظروفالمستجدة،فعلىسبيلالمثالالجزائرتعتمدأساساعلىقانون 84/17 المؤرخفي1984/07/07المتعلقبالمحاسبةالعمومية،وقانون 90/21 المؤرخ في 17/08/1990 المتعلق بقوانين المالية.

* **المراسيم التنظيمية:**وهيالمراسيمالمتخذةتطبيقالقوانينالمالية**.(ساجي،2011، ص8)**
1. **أهمية المالية العامة:**

تكمنأهميةالماليةالعامةفيأنهاتعدالمرآةالعاكسةلحالةالاقتصادوظروفهفيدولة

ما،وكذاالحياةالسياسيةوظروفهافيدولةمنالدولوفيفترةزمنيةمعينة. وأحسندليل

علىذلكيظهرفيالدورالذيتؤديهكلمنالإيرادات والنفقاتباعتبارهاأحدموضوعات

الماليةالعامةحيثتكشفعنالظروفالسياسيةوالاقتصاديةللدولة. فالإيرادات والنفقاتتؤثرعلىالأحداثفيالدولسلباأوإيجابا،ومعنىهذاإذافرضت دولةضرائبمرتفعةفإنذلكيكونلهتأثيرفيزعزعةالأمنوالاستقرارفيالدولةمماقد يتسببفيقيامأعمالشغبوفوضىوتخريبللمنشآتالعامةفتضطرالدولةبغيةإعادةالنظاموتعويضالخسائرفيالأرواحوالممتلكاتإلىزيادةالإنفاقممثلةفيالإعاناتالاجتماعيةوالتعويضاتالمختلفة. وخلاصةالقول: هوأنللماليةالعامةأهميةكبيرةعلىكلالمستوياتالسياسية والاقتصاديةوالاجتماعيةوالثقافيةوغيرها.**(دغمان، 2017، ص22-23)**

1. **السياسة المالية:**

 04

تعرفالسياسةالماليةبأنهامجموعةالقراراتالتييترتبعليهاتحديدطريقةونمطاستخداممختلفالعناصرالماليةوتوجيههاوالتنسيقبينهالتحقيقأهدافالسياسةالاقتصاديةوذلكفينفسالوقتالذيتقومفيههذهالعناصربوظائفهاالأساسية. وتتجسدالسياسةالماليةعادة بالأهدافالتيتسعىإلىتحقيقهاالسياسةالاقتصادية،فالسياسةالماليةيجبأنتكونمتكاملةمععناصرالسياسةالاقتصاديةالأخرى وتتضمنالسياسةالماليةتكييفاكميالحجمالإنفاقالعاموالإيراداتالعامة،بالإضافةإلىالتكييفالنوعيلأوجههذاالإنفاقومصادرهذهالإيراداتبغرضتحقيقأهدافمعينةوفيمقدمتهاالنهوضبالاقتصادالقومي،وتحقيقالتشغيلالكامل،الاستقرارالاقتصادي،تحقيقالعدالةالاجتماعية،إتاحةالفرصالمتكافئةلجهودالمواطنينبالتقريببينفئاتالمجتمعوالتقليلمنالتفاوتبينالأفرادفيتوزيعالدخولوالثروات

تستخدمالدولةفيسعيهالتحقيقهذهالأهدافكافةالوسائلوالأدواتالمتاحةبدءامناستخدامسلطتهاالسياديةفيسنالقوانينواللوائحوالتشريعاتالمختلفة،كماتستخدمأدواتالسياسةالمالية (الضرائب،النفقات،والقروضالعامة). **(المهايني، 2013، ص7-9)**

1. **علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى:**

للماليةالعامةعلاقةبعدةعلوم،سنذكرمنأهمها**:**

* **علاقة المالية العامة بالاقتصاد:**

إنللماليةالعامةعلاقةوطيدةبالاقتصادمنالناحيتينالنظريةوالعمليةلدرجةأنكثيرامن خبراءالماليةالعامةيتناولنهاكموضوعاتاقتصاديةبحتة. وبماأنعلمالاقتصادهوالبحثفيأفضلالسبللإشباعالحاجاتالإنسانيةالمتعددةمنالمواردالطبيعيةالمحدودة،فإنالصلةبينالاقتصادوالماليةالعامةالتيتبحثفيأفضلالوسائللإشباعالحاجاتالعامةمنالمواردالماليةالمتاحةللدولةوالمحدودةعادةتبدوقوية. وفضلاعنالتشابهبينموضوعيالماليةالعامةوالاقتصادفإنكثيرامنطرقالبحثفيالإثنينواحدة.فالتحليلالحدي والمرونةوالنظرياتالنقديةالخاصةبالدورات الاقتصاديةتستخدمأيضافي دراسة المالية العامة.

* **علاقة المالية العامة بالإحصاء:**

إنعلمالإحصاءيتيحللباحثينالرؤيةالصحيحةوالواضحةلكافةالظواهرالماليةالتي

يعبرعنهاويقومبترجمتهاوتجسيدهافيصورةأرقاموبياناتواحصاءات. وعلمالإحصاء

يمثلالأساسالضروريلإجراء التوقعاتالماليةكتقديرالنفقاتالمستحيلةوالإيرادات المتوقعة،فضلاعنأهميتهالقصوىفيتحقيقالرقابةعلىالأجهزةالماليةالمختلفة. ومن ثمفإنعلمالإحصاءلاغنىعنهفيدراسةورسمالسياسةالماليةللدولة.

05

* **علاقة المالية بعلم الاجتماع:**

للماليةالعامةعلاقةبالعلومالاجتماعيةكعلمالنفسوالتربيةوعلمالفلسفة،حيثإن

كثيرا منمشكلاتالماليةالعامةكفرعمنفروعالدراسة الاقتصاديةوالاجتماعيةتتعلق

بالسلوكالإنسانيالذييقعفيدائرةعلمالنفسوالاجتماع. فالضرائبمثلابمالهامنتأثير علىمجموعةالحوافزالإنسانيةلاشكأنهاتستلزمدراسة وافيةللدوافعالإنسانية. والضرائب كونهاأداةللحصولعلىدخلللدولة،إلاأنلهاآثاراجتماعيةمثلتحقيقالإصلاحالاجتماعيواعادةتوزيعالثرواتلتحقيقالعدالةالاجتماعية.

* **علاقة المالية العامة بالقانون:**

فإنالقانونهوالأداةالتنظيميةالتييلجأإليهاالمشرعلوضعالقواعدالعامةالملزمةفيمختلفالميادين،وتأخذمختلفعناصرالماليةالعامةمننفقاتوإيراداتوموازنةشكلقواعدقانونية،سواءكانتهذهالقواعددستورية،أملائحةأم أمرا إدارياممايستدعيالإلمامبالفنالقانونيلفهمهذهالقواعدوتفسيرهاويطلقعلىمجموعةهذهالقواعدالقانونيةالتشريعالمالي.

* **علاقة المالية العامة بالسياسة:**

بماأنالعلومالسياسيةتهتمبدراسة نظمالحكموعلاقةالسلطاتببعضهاالبعضوعلاقتهابالأفراد،فإنالماليةالعامةتبحثنفقاتوايرادات هذهالعلاقاتبالسلطات. ويعتبر وضعالميزانية العامةللدولةعملاسياسيا،لأنالحكومةتترجمسياستهاعنطريق الاعتماداتالتيتدرجهافيالموازنةفيتضحمنهاإذاكانتتميلإلىزيادةالتسليحأوالإقلالمنهأوزيادةفيميزانية التعليمأوالعكس،أوإلىالتقليلمنالإنفاقفيتوزيعالدخولأوالثروات...،وبذلكتحدداتجاههاالسياسيوالطبقي.

* **علاقة المالية العامة بالمحاسبة:**

فهيوثيقةأيضا،إذيستلزمالبحثفيكثيرمنموضوعاتالماليةالعامةوخاصةالضرائبالإلمامبأصول المحاسبةوالمراجعةوفنونها،مناستهلاكاتوجردواحتياطاتومخصصاتوعملالحساباتالختاميةوالميزانية العموميةللمنشآتالتجاريةوالصناعيةوغيرها،ومنناحيةأخرىفإنأعدادميزانيةالدولةوتنفيذهاوالرقابةعليها يتضمناستخدامالنظمالمحاسبيةالفنية.**(كردودي،2016، ص6-8)**

1. **الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة:**

يقصدبالماليةالعامةماليةالسلطاتالعامةأيماليةالقطاعالحكومي،أماالماليةالخاصةيقصدبهاماليةالأفرادوالمشروعاتالفرديةوالشركاتبأنواعها،ويمكنالقولإنهفيالوقتالذييحددفيهدخلالفردمقدارمايستطيعإنفاقه،فإنالسلطاتالعامةهيالتيتحددمقدارمايجبأنتحصلعليهمندخلأوإيراد،فالدولةلهاالقدرةعلىتكييفإيراداتهاوفقالنفقاتهاالعامة،ويرجعذلكإلىأندخلالفردمحدودبينماالدولةفلاحدلسلطانهافيفرضالضرائبوإصدارالقروضوزيادةمواردهابشتىالوسائل. ويمكنتمييزالماليةالعامةعلىالماليةالخاصةفيمايلي:

06

* **منحيثالمبدأ:**

الفرديوزعنفقاتهعلىأساسدخله،أيأنالإيراداتهيالأساسفيتحديدالنفقاتبالنسبةللأفراد،بينماالدولةتحددأولانفقاتهاثمعلىأساسهاتقومبتحصيلإيراداتها،وهذالمالهامنسلطةفيتعديلمعدلاتالضرائبالقائمةواستحداثضرائبجديدة،كمايمكنهااللجوءإلىالاقتراض،أيأنالقاعدةبالنسبةللدولةهيتحديدالنفقاتيسبقتحديدمصادرالإيرادات.

* **من حيث الهدف:**

يسعىالفردإلىتحقيقمنفعتهالخاصة،أمابالنسبةللدولةفهيتهدفإلىتحقيقالمنفعةالعامة.

* **من حيث الأساس:**

الفرديسعىإلىتحقيقمنفعتهالخاصةفيإطارمنالحرية،أماالدولةفإننفقاتهاواجبةلضمانسيرالمرافقالعامة.

* **من حيث التنظيم:**

تقومبالنسبةللفردعلىأساسالملكيةالفردية،أمابالنسبةللدولةفهيتقومعلىأساسملكيةعامةكليةكانتأمجزئية.**(المهايني،2013، ص 17-18)**

**خاتمة:**

07

منخلالماسبقذكرهيمكنأننستخلصأنللماليةالعامةدورهامفيحياةالدولةوأنالسياسةالماليةهيحتماذاتتطورمهنيوعقلانيمبنيعليمنطلقاتواضحةفإنأحسنتالدولةالتصرففيماليتهامنخلالتعديلنفقاتهاوإيراداتها،فذلكحتماسيؤديبهاإلىتجنبالوقوعفيتأزمالأحوالالماليةوالتصاعدفيحدتهاوتعريضالقدراتالتمويليةإلىهزاتمتتاليةمضرةلهافإذاتوفرالاستقرارفيالماليةالعامةوسارتوفقالسياسةمتراصةوواضحةالمعالمتكونالقاعدةالسليمةلرسمتشريعماليللبلاديستجيبلخصوصياتالبلادالاقتصاديةوالاجتماعيةوالسياسيةمعاعتمادالبلدعلىالطرقالحديثةفيالتسييرالمالي.

**قائمة المراجع:**

1. أ.زوبير دغمان، مطبوعة محاضرات في المالية العامة،2017، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس.
2. د.صبرينة كردودي، محاضرات في المالية العامة ،2016، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
3. فاطمة ساجي، 2011، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تسيير مؤسسة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان.
4. محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة،2013، المعهد الوطني للإدارة، سوريا.
5. محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، 1969، دار المعارف، مصر.
6. أ.محمدمعيوف،مطبوعةمحاضراتفيالماليةالعامة، 2017،جامعةمحمدبوقرة،بومرداس.
7. أ.نصيرة لوني وأ.زكريا ربيع، محاضرات في المالية العامة، 2014، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة.